الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
14 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة سانتيزو – ساندوفال (نائبة الرئيس) . . . . . (غواتيمالا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ٤١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-55564 (A)

نظرا لغياب السيدة لينتونِن (فنلندا)، تولت رئاسة الجلسة السيدة سانتيزو – ساندوفال (غواتيمالا)، نائبة الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (تابع) (A/C.2/62/L.2)

مشروع قرار بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية

١ - **السيد أيوب** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار A/C.2/62/L.2. وقال إن مشروع القرار قد أُعدَّ على أساس تفاهم على أنه بالرغم من التحسن في حالة بعض البلدان النامية لا يزال الكثير منها يواجه صعوبات فيما يختص بالتوصل إلى حل دائم لالتزاماته المتعلقة بخدمة الديون الخارجية. ومضى قائلا إن الموارد المفرج عنها بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين تمثل شيئا طيبا وإن كانت غير كافية تماما لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأردف قائلا إن القدرة على تحمُّل الديون هي، من حيث تعريفها وحساباتها، مسألة شديدة الأهمية لمحمل المناقشة المتعلقة بتخفيف عبء الديون، وينبغي ربطها بقدرة البلد على تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية. ويستهدف مشروع القرار التعبير عن توافق آراء العدد الأكبر من أعضاء الأمم المتحدة، وإن كانت المجموعة ترحب بالآراء الأخرى.

البند ٤١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/62/75-E/2007/13 و A/C.2/62/6)

٢ - **السيد الدفع** (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا): عرض التقرير المحال من الأمين العام بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/62/75-E/2007/13)، حسب المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦١.

٣ - وقال إن التقرير يبيِّن أن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، وعمليات الإغلاق التي تجري في قطاع غزة والضفة الغربية وحولهما، والقيود المفروضة على حرية الانتقال واحتجاز إيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة، كلها عوامل أدت إلى مصاعب جمة عانى منها الشعب الفلسطيني. وذكر أن معدل البطالة يقدَّر بـ ٣٠ في المائة، بينما ارتفع معدل الفقر بشدة فبلغ ٦٤ في المائة إجمالا و ٨٨ في المائة في غزة. ويتعاظم انعدام الأمن الغذائي والاعتماد على الاقتراض غير الرسمي والمعونة بينما تكشف كافة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الصحة العامة عن هبوط في مستوى المعيشة.

٤ - وأردف قائلا إن معاناة الفلسطينيين تتفاقم بتأثير عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وتشريد السكان، وتدمير الممتلكات ومصادرها. ولا تزال السجون الإسرائيلية تضم أكثر ٩ ٠٠٠ سجين فلسطيني، وفي عام ٢٠٠٦ دمر الجيش الإسرائيلي ٣ ٠٠٠ مأوى للاجئين في قطاع غزة ونسف ٢٣٣ مبنى من مباني الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعلى نحو مخالف للقانون الدولي، تواصل إسرائيل تشييد حاجز يمتد لمسافة ٧٠٣ كيلومترات، مما يحرم ٦٠ ٠٠٠ فلسطيني من الوصول إلى الضفة الغربية ومن مصدر رزقهم الرئيسي، ويحيط بـ ٣١ ٠٠٠ منهم إحاطة كاملة. والمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي يعتبرها المجتمع الدولي غير قانونية أيضا، لا تزال موجودة بينما يقارب معدل النمو السكاني للمستوطنين ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني العام.

٥ - واختتم كلمته قائلا إن التقرير يورد بيانات ومعلومات مستقاة من مختلف وكالات الأمم المتحدة وتؤكدها الأمانة العامة بالأدلة؛ وينبغي النظر فيه بجدية. ولن تتحسن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني دون حل شامل عادل مستدام للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والصراع السوري - الإسرائيلي.

٦ - **السيد علي** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى رسالة موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام (A/C.2/62/6)، تورد معلومات تكميلية للجزء الوارد في التقرير بشأن الجولان السوري المحتل. وقال إنه بينما يتعين على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن تستمر في إصدار تقارير من هذا القبيل ينبغي أن تتضمن التقارير المقبلة مزيدا من الأرقام والإحصائيات التفصيلية المتعلقة بالممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، وأن تقدم صورة حقيقية للواقع المؤثر على السكان السوريين هناك. وأشار إلى أهمية تنويع المصادر التي تعتمد عليها التقارير التي من هذا القبيل، وأكد استعداد حكومة الجمهورية العربية السورية لتقديم أية معلومات تساعد على إصدار تقرير يبيِّن بالتفصيل حالة السكان السوريين في الجولان السوري المحتل.

٧ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): تساءل عما إذا كان من الممكن أن يورد تقرير اللجنة المذكورة أرقاما وإحصائيات بشأن الممارسات الإسرائيلية في السنوات الأبكر من عُمر الاحتلال البالغ ٤٠ سنة، وعما إذا كان من الممكن تجميع الأرقام التي من هذا القبيل في جداول أو مصفوفات، لكي يبيِّن التقرير بوضوح الأثر التراكمي للاحتلال بدلا من إظهار أثره على مدى سنة واحدة فحسب. وقد عُرض التقرير في السنوات السابقة باستخدام البرنامج الحاسوبي باور بوينت، وشمل جداول وصورا فوتوغرافية، بيَّنت بكل وضوح التفاصيل الواردة في التقرير المقدم إلى اللجنة الثانية.

٨ - **السيد الدفع** (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا): رَدَّ قائلا إن المعلومات التكميلية المقدمة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية قد اشتمل عليها التقرير المقدم إلى اللجنة الثانية.

٩ - وأضاف قائلا إن المعلومات التي يريدها المراقب الدائم عن فلسطين، فيما يختص بالممارسات الإسرائيلية على مدى ٤٠ سنة من الاحتلال، موجودة فعلا ويمكن عرضها مستقبلا في الشكل المرغوب. وبالمثل، فإذا كان مرغوبا تقديم عرض بالشرائح المصورة، ومعها جداول وصور فوتوغرافية، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لديها جميع المعلومات اللازمة وستضع هذا الطلب في اعتبارها ويرجح أن تتمكن من عرض المعلومات بهذا الشكل مستقبلا.

١٠ - **السيدة المنصوري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن التقارير الدولية الصادرة مؤخرا تشير إلى أن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يزال يعاني أزمة إنسانية ناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال.

١١ - وأضافت قائلة إن إسرائيل تواصل السيطرة على حدود فلسطين وطرق تجارتها، بحيث تقيِّد انتقال البشر والسلع وتفصل الأراضي الفلسطينية فصلاً وتعزل المدن. وتواصل إسرائيل، في تحد صارخ للقرارات الدولية، سياستها التوسعية بالإصرار على تشييد الجدار العازل، الذي قررت الحكومة الإسرائيلية إطالته لمسافة ٣٣ كيلومترا أخرى، وهذا الامتداد سيتسبب في مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وتشريد المزيد من الجموع السكانية العربية. وفضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل مصادرة الأراضي الفلسطينية لتشييد المزيد من المستوطنات المخالفة للقانون والقواعد العسكرية، فضلا عن إتلاف الأراضي الزراعية وتدمير المحاصيل وشبكات الري وفرض الإغلاق والحصار. وهذا بدوره يعزل آلاف الأفراد ويشردهم، الأمر الذي يمنعهم من

الوصول إلى أعمالهم ومن الحصول بالتالي على مصادر دخلهم الأساسية. وفضلا عن ذلك، ظلت إسرائيل تستولي على الموارد المائية وتلوث الأراضي الفلسطينية بالقمامة والنفايات الناتجة عن المستوطنات الإسرائيلية.

١٢ - وأردفت قائلة إن الأحوال الاقتصادية والإنسانية آخذة في التدهور، مع زيادة حادة في معدلات الفقر والبطالة، لا سيما في قطاع غزة، نظرا لسياسة إسرائيل المتمثلة في استمرار عمليات الإغلاق ورفضها الالتزام بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالنقل والعبور المبرم مع الفلسطينيين في عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل مصادرة الأراضي في الجولان السوري المحتل وبناء المزيد من المستوطنات المخالفة للقانون، والاستيلاء على الموارد المائية هناك، وزيادة التدابير الرامية إلى تهويد تلك المنطقة وفرض سياسة التمييز والقمع على السكان العرب.

١٣ - وذكرت أن الإمارات العربية المتحدة تؤكد مرة أخرى تضامنها مع الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، وتؤيد حقهما في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأضافت قائلة إن بلدها يترقب باهتمام عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط، بأمل أن يتوصل إلى تسوية دائمة شاملة عادلة للصراع العربي - الإسرائيلي من جميع جوانبه، باشتراك جميع الأطراف المعنية بالأمر.

١٤ - وقالت إن الإمارات العربية المتحدة تحث المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الضرورية لإرغام إسرائيل على تنفيذ جميع القرارات الدولية التي تؤكد ما للشعب الفلسطيني وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل من حقوق في مواردهم الطبيعية، وهي حقوق غير قابلة للتصرف؛ وتنفيذ جميع القرارات الدولية التي تدعو إسرائيل إلى الامتناع عن استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر أو استنزافها. كما تحث الإمارات العربية المتحدة الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، على إرغام إسرائيل على وقف عدوانها على الشعب الفلسطيني والجموع السكانية العربية وممتلكاتها، وعلى أن تستأنف فورا مفاوضات السلام وفقا لمبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، وكلتاهما تدعوان إلى تجميد بناء المستوطنات تجميداً شاملاً وتفكيك جميع المخافر الأمامية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة دون انقطاع وقابلة للحياة.

١٥ - ومضت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة تواصل دعمها للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني عن طريق المساعدات المالية، وإنها أسهمت في إعادة تشييد ما دمرته إسرائيل، بما في ذلك المناطق السكنية والمدارس والمساجد والجامعات والمستشفيات. وتدعو الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة إلى استئناف تقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني لتمكينه من تلبية احتياجاته المعيشية الأساسية لحين التوصل إلى تسوية عادلة شاملة دائمة.

١٦ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): قال إن السيادة على الموارد الطبيعية مسألة ذات مغزى خاص لدى الشعب الفلسطيني، وذكّر بأن الجمعية العامة قد أشارت في قرارها ١٨٠٣ (د - ١٧) إلى السيادة الدائمة على الثروة الطبيعية والموارد الطبيعية بوصفهما مكونا أساسيا للحق في تقرير المصير.

١٧ - وأضاف قائلا إن إسرائيل قد نفذت، طوال أربعين سنة، سياسة منهجية متعمدة تقوم على استغلال الأراضي الفلسطينية وغيرها من الموارد الطبيعية الفلسطينية استغلالا غير مشروع وعلى تحويل هذه الأراضي والموارد عن الأهداف المرجوة، وإفساد هذه الأراضي والموارد. ومضى قائلا إن الفلسطينيين يرون بأعينهم مياه شربهم وقد حُولت لتروي ظمأ المستوطنين غير الشرعيين المسلحين المعادين بينما يظلون، هم أنفسهم، عطشى ومزروعاتهم تذوي. وهذه السياسة الخطيرة تنتهك بشدة ما تتحمله إسرائيل،

بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، من التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي أُعيد تأكيد انطباقه في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

١٨ - وأضاف قائلا إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قدم، في تقريره الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٧ المعنون ''تأثُّر الفلسطينيين من الناحية الإنسانية بالمستوطنات والهياكل الأساسية الإسرائيلية الأخرى في الضفة الغربية''، صورة مفزعة لنتائج السياسات والممارسات التدميرية التي تتبعها إسرائيل. ووفقا لذلك التقرير، فإن ٤٠ في المائة من الضفة الغربية تستغلها الآن سلطات الاحتلال لصالح الهياكل الأساسية المخصصة للإسرائيليين وحدهم. وهذه الهياكل الأساسية الحصرية بُنيت بصورة مخالفة للقانون في الأرض الفلسطينية المحتلة التي صُودرت لصالح المحتل ومستوطنيه المسلحين غير الشرعيين وتشمل، على سبيل المثال، شبكة طرق مخصصة كلها للإسرائيليين وحدهم ومنظومة مديدة من نقاط التفتيش العسكرية تعزل المجتمعات المحلية الفلسطينية، على نحو يحرمها من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة.

١٩ - وأضاف قائلا إن إسرائيل تواصل أيضا تشييد الجدار غير القانوني في الضفة الغربية، على نحو يمثل انتهاكا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة دإط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وعندما يكتمل الجدار غير القانوني سيبلغ طوله ٧٠٣ كيلومترات، وهذا سينشئ جيوبا غير متواصلة تضم ٢٦٠ ٠٠٠ فلسطيني - أي ١١ في المائة من السكان الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فإن ٨٠ في المائة من الجدار ستوجد داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يعزل ٥٧٥ كيلومترا مربعاً من الضفة الغربية تقع بينها وبين الخط الأخضر، فيما يسمى ''منطقة التماس''.

٢٠ - ولم يسلم القطاع الزراعي في فلسطين أيضا من عمليات التدمير والنهب التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي. إذ صودر فعلا ما لا يقل عن ٢٣٠ كيلومترا مربعا من أخصب أراضي الضفة الغربية لغرض تشييد الجدار غير القانوني. وفي السنوات السبع الماضية وحدها، صادر نظام الاحتلال الإسرائيلي ٩٣٣,٦ ٢٥٤ دونماً، ومَحَا من الوجود كل المزروعات التي كانت موجودة في ٧٥٥ ٧٤ دونماً، واقتلع أكثر من مليون شجرة، بحيث غيَّر طبوغرافيا فلسطين وحياتها النباتية تغييرا ملحوظا.

٢١ - ولم يقتصر تعدّي إسرائيل على الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني على المصادرة غير المشروعة للأراضي الخصبة وطبقات المياه الجوفية بل شمل أيضا تلويث البيئة وإفسادها. واستخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأرض الفلسطينية لتفريغ مياه المجارير غير المعالجة وغيرها من النفايات الناتجة عن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ومئات المصانع الكيميائية التي أنشأوها على نحو يمثل انتهاكاً صارخا للقانون البيئي الدولي، لا سيما اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها.

٢٢ - ولا يستطيع الشعب الفلسطيني أن يسعى إلى مستقبل تسوده الحرية ويحسمه تقرير المصير بينما يرى أرضه وموارده الطبيعية وهي تُستغل ويُساء استعمالها من قبل احتلال غاشم. وإذا استمرت الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية سيصبح قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة هدفا مستحيلا، وذلك رغم العبارات البليغة التي قيلت عن الرغبة في تحقيق السلام وعن الالتزام بإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

٢٣ - وفي هذا الصدد، نجد أن بعض البيانات التي يلقيها ممثلو السلطة القائمة بالاحتلال أمام اللجنة الثانية عبارة عن بيانات مضللة، فالسلطة القائمة بالاحتلال تجهر فعليا بالسعي إلى التعاون على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى تسخير

التكنولوجيا لأغراض التنمية بينما تمثل أفعالها في الواقع تقدُّم أُمة على حساب موارد أُمة أُخرى وإمكانية عيشها مستقبلا.

٢٤ - وأضاف قائلا إن البعض قد يدَّعي أن الصورة الإجمالية الوقائعية التي يقدمها لبيان الحالة مُسيسة وليس من المناسب أن تناقشها اللجنة الثانية وإنها ضارة بجهود السلام الثنائية الجارية. وفلسطين ترفض بشدة تلك الادعاءات، التي هي في حد ذاتها ادعاءات سياسية. وقال إن الوصف الذي قدمه لا يتضمن أرقاما مجردة بل يمثل حقائق واقعية تهدد بصورة مباشرة أرواح مئات الآلاف من المواطنين العاديين الفلسطينيين وأرزاقهم ومستويات معيشتهم. وإذا لم تناقَش هذه الحقائق داخل اللجنة، فأين يجد الفلسطينيون مكانا آخر للدفاع عن حقهم في حماية مواردهم الطبيعية من الانتهاك؟ وأضاف قائلا إنه إذا لم يُكفل حق الشعب الفلسطيني في السيادة على موارده الطبيعية، بإنهاء الممارسات غير القانونية والتدميرية التي يرتكبها المحتل الإسرائيلي، لن يكون ممكنا وجود فرصة للسلام. ومضى قائلا إن أعضاء اللجنة ملزمون من الناحيتين القانونية والأخلاقية بحماية حقوق كافة الشعوب في السيادة على مواردها الطبيعية وإنه من المأمول حقاً ألا تكون حقوق الشعب الفلسطيني هي الاستثناء الوحيد من ذلك.

٢٥ - **السيد ثاريات** (إندونيسيا): قال إنه بينما شُغلت بقية العالم بوضع الأهداف الإنمائية للألفية عموما وتحقيقها خصوصا يواصل الفلسطينيون نضالهم اليومي لمجرد البقاء على قيد الحياة. ومضى قائلا إن الأهداف الإنمائية للألفية حق للجميع وإن كان من غير الممكن أن يحققها شعب يتركز اهتمامه على الإفلات من العنف بينما حقه في وطن له غير محترم احتراما تاما.

٢٦ - وأردف قائلا إن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، الذي طال عهده، لا يزال يفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الفلسطينيون، لا سيما النساء والأطفال، الذين فُرضت قيود شديدة على إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية، والعمل، والوصول إلى الأسواق، والحصول على المساعدات الإنسانية. وقد تسببت عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وتشريد السكان، وتدمير الممتلكات ومصادرها، وتقييد إمكانية الاستفادة من الموارد الطبيعية والمياه، وإفساد البيئة، في ضرر جسيم يعرقل أي جهد إنمائي. كما أن هناك عجزاً ضخماً في خدمات الصحة العامة وفي مجال الأمن الغذائي.

٢٧ - وأكد أن من المتعين الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى السلامة الإقليمية. كما دعا إلى ضمان حرية تنقل الأشخاص وانتقال البضائع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى إزالة القيود المفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها وعلى التنقل فيما بين الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي. وقال إن ما للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل من حقوق غير قابلة للتصرف في كافة مواردهم الطبيعية والاقتصادية هي حقوق يتعين احترامها احتراما تاما. وقال إن هناك حاجة ملحَّة إلى تسوية سلمية عادلة دائمة شاملة للصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط؛ وإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تكرس جهودها لإحلال السلام في الشرق الأوسط وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة.

٢٨ - وأعلن أن حكومته ملتزمة بالمساعدة على إنهاء الصراع المرير الطويل الأمد الذي ظل يمثل عبئا على كواهل الأطراف المعنية جميعها. وأعرب عن أمله في أن تساهم الجهود المتعددة الأطراف، بما فيها جهود مجلس الأمن واللجنة الرباعية والجامعة العربية، في تحقيق سلام عادل شامل دائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وقال إن

الأمم المتحدة ووكالاتها تمثل في الوقت نفسه ضرورة لبذل الجهود الرامية للتخفيف من محنة الشعب الفلسطيني.

٢٩ - وقال في ختام كلمته إن إندونيسيا راغبة في التعاون مع المجتمع الدولي على بناء قدرة الفلسطينيين على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - **السيد رزالي** (ماليزيا): ذكّر بأن الجمعية العامة قد أكدت مجدداً ما للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل من حقوق غير قابلة للتصرف فيما يختص بمواردهم الطبيعية، ودعت إسرائيل إلى عدم استغلال تلك الموارد الطبيعية أو التسبب في فقدانها أو استنزافها أو تعريضها للخطر. وأضاف أن الجمعية العامة قد اعترفت أيضا بحق الفلسطينيين في الاسترداد في حالة الإضرار بتلك الموارد. ومضى قائلا إن استغلال إسرائيل الجائر للموارد الطبيعية بالأراضي المحتلة وما تتخذه من إجراءات قد تسببا في تدهور حالة الأراضي والإضرار بالموارد المائية، بما في ذلك تلويث المياه ونشوء أزمة مائية شديدة. كما تسببت الإجراءات الإسرائيلية في توقف الأعمال الضرورية للهياكل الأساسية التي يدعمها المجتمع الدولي المقدِم للمعونة. وقال إن وفده يدعو إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات تكفل إنهاء هذه الحالة غير المقبولة بالمرة.

٣١ - واستطرد قائلا إن ماليزيا لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء الأحوال المعيشية الصعبة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل، الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وقال إن الموقف العدائي الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وتجاه السكان العرب في الجولان السوري يجب أن يوضع له حد على الفور، كذلك ينبغي وضع حد على الفور للتجاهل التام للقانون الدولي وللاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ونداءات المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح لإسرائيل بمواصلة استخدام العنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والهياكل الأساسية المدنية والتضييق الشديد على أرزاق الفلسطينيين. وينبغي عدم السماح بالإجراءات العسكرية الإسرائيلية العشوائية المتمثلة في اعتقال الفلسطينيين أو قتلهم. وينبغي لإسرائيل أن تتوقف فورا عن تشييد الجدار العازل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تتراجع عما فعلته في هذا الصدد، وذلك لكي تمتثل لفتوى محكمة العدل الدولية وتستمع لأصوات الاستنكار الدولية. وينبغي للحكومة الإسرائيلية ألا تدعم أو تشجع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي لإسرائيل أن تحترم القانون الدولي والقواعد والالتزامات الدولية التي تتحملها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، وعليها أن تراعي ذلك القانون وتلك القواعد والالتزامات.

٣٢ - ومضى قائلا أن التقرير يصف بوضوح الأحوال المعيشية الرهيبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، المتمثلة في الفقر المدقع، وفي التهديد بالتدمير الوشيك للمآوي أو البيوت، وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية، والافتقار إلى الخدمات الطبية، وتدهور الأحوال الصحية، وانقطاع التعليم، وانعدام العمالة، واستمرار الخوف على الأرواح. وقال في هذا الصدد إن السلطة القائمة بالاحتلال تسلب الشعب الفلسطيني الكرامة وحقه الأساسي في العيش الكريم اللائق بالبشر بينما يظل المجتمع الدولي متجاهلا هذه المأساة.

٣٣ - ويتعين اعتبار إسرائيل، التي نشأت بقرار من الأمم المتحدة، مسؤولة عن كافة جرائمها، وذلك وفقا لقواعد الممارسة والقانون الدوليين. ولا يمكنها أن تستمر في التصرف وهي بمأمن من العقاب وفي تجاهل تام لمطالب المجتمع الدولي. وينبغي لإسرائيل أن توقف ما تمارسه من عمليات قتل خارج نطاق القانون، واستعمال مفرط للقوة، وممارسات أخرى من قبيل تدمير الهياكل الأساسية المدنية، والموارد الاقتصادية، والممتلكات الاجتماعية وبيوت الأفراد،

وهي الأمور التي تنتهك التزاماتها المقررة بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال يتعين عليها حماية السكان المدنيين. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل تحمُّل إسرائيل لمسؤولياتها بوصفها دولة عضوا بالأمم المتحدة. واستمرار القبول الضمني للإجراءات الإسرائيلية سوف يفسَر بأنه تشجيع للأخذ بمعايير مزدوجة في مجال الممارسة الدولية.

٣٤ - وأعرب عن أسفه لأنه على الرغم من النقاش الذي دار على مدى سنوات لم يتحقق أي تقدُّم في سبيل التوصل إلى حل عادل دائم يعيد إلى الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف فيما يختص بحصوله على دولة ذات سيادة. وقال إن سنة ٢٠٠٧ تمثل في الواقع السنة الأربعين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسنة الخمسين التي تُدرج فيها قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة. واختتم كلمته قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولية العمل لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، لكي تتسنى له الحياة بكرامة في دولته ذات السيادة.

٣٥ - **السيد الحبابي** (قطر): قال إن التوصل إلى حل شامل عادل دائم أمر لازم على وجه السرعة للصراع العربي - الإسرائيلي. وأضاف قائلا إن قضية فلسطين قد ظلت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لمدة تربو على ٥٠ سنة؛ وقد رُحلت من قرن مضى إلى قرن آخر.

٣٦ - وأردف قائلا إن قوات الاحتلال تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتنتهج سياسة عنف وقمع بينما تدعي لنفسها حق الدفاع عن النفس ضد ناشطين يقاومون احتلالاً أجنبياً. ومما يدعو للأسف أن معايير مجلس الأمن المزدوجة تشجع إسرائيل على انتهاك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

٣٧ - وأعلن أن بلده لا يقر الوحشية التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وضد عرب الجولان السوري المحتل. ومضى قائلا إن إسرائيل تتحدى بشكل صارخ المجتمع الدولي والقانون الدولي باحتجازها ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين واختطافها إياهم واغتيالهم وباستهدافها أناساً أبرياء في أعمال القصف والغارات التي توجهها ضد المدن والقرى العربية في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل. وذكر أن إسرائيل تهدم البيوت المأهولة هدماً تاماً وتستهدف أماكن العبادة والمدارس والمستشفيات. وهي تمارس الوحشية يوميا بصورة تتنصل منها الغالبية العظمى من شعوب العالم والمنظمات الدولية والإنسانية، في الوقت الذي عجز فيه مجلس الأمن عن أداء واجبه المتمثل في حماية البشر. وقال إن الأرقام المذكورة في التقرير بشأن الوفيات والإصابات في صفوف البالغين والأطفال الفلسطينيين تقدم دليلا واضحا على الوحشية، وتشمل ٢٨ حالة وفاة و ١٢٠ حالة إصابة في المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وذلك التقرير يقدِّر عدد السجناء السياسيين الفلسطينيين بالآلاف، ومن بينهم ١٢٠ امرأة وأكثر من ٣٩٠ طفلا، وقد استُخدمت القوة البدنية بحق أكثر من ٦٠ في المائة منهم.

٣٨ - وقد أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٦/٤٣، عن اقتناعه بأن الاحتلال الإسرائيلي يعوق بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد بيئة اقتصادية سليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن قلقه البالغ إزاء الأثر الخطير الذي يلحق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني من جرَّاء بناء إسرائيل للجدار والنظام المرتبط به داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها. وأكد أيضا أن تشييد الجدار مخالف للقانون الدولي ويعزل القدس الشرقية ويقسم الضفة الغربية ويضعف بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني؛ ودعا إلى الامتثال التام للالتزامات

القانونية الواردة في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وفي قرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٥. وأكد أيضا من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ودعا إلى التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣٩ - وما برحت إسرائيل ترفض جميع مبادرات السلام الفلسطينية والدولية والإقليمية. وإذا أرادت إسرائيل السلام فإن عليها أن تسعى إلى السلام. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، والنداءات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والأمين العام التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وفي دولة مستقلة على ترابه الوطني، عاصمتها القدس، والانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان السوري المحتل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وهذا حق تام غير مشروط.

٤٠ - **السيد الشوابكة** (الأردن): قال إن النتائج المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي تتجاوز كثيرا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، التي هي بالفعل أبعاد هائلة، على النحو الذي يبينه التقرير. وأضاف قائلا إن الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات غير القانونية، والجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تترتب عليهم جميعا آثار سلبية مباشرة ماسة بالحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية لمَن يعيشون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. ويمثل نظام إغلاق الأراضي الإسرائيلي سببا رئيسيا للفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ كما أن المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وتشييد الجدار تمثل قيودا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واللاجئون والنساء والأطفال يتحملون النصيب الأكبر من عواقب هذه التدابير.

٤١ - وأضاف قائلا إنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أُبرمت بين الأُردن وإسرائيل معاهدة سلام أنهت سنوات من الصراع. وتستند آراء الأُردن بشأن البند المطروح إلى رغبته في بلوغ وصون سلام عادل شامل دائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى المرجعية الدولية لعملية السلام ومبادرة السلام العربية والرؤيا المتمثلة في حل يقوم على دولتين بالشكل المنصوص عليه في خارطة الطريق.

٤٢ - وأعرب عن أسفه لأن الممارسات الإسرائيلية تخلّف آثارا سلبية على عملية السلام. وقال في ختام كلمته إن وفد الأُردن يدعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتشييد الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى إعادة الممتلكات التي جرى الاستيلاء عليها، وإلى دفع تعويضات عن الأضرار التي سببتها.

٤٣ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة قد حوَّل المنطقة بأسرها إلى مراتع للعنف والاضطراب نظرا لما سببه للفلسطينيين من معاناة ويأس مستمرين، كما أنه يمثل إحباطاً للسلطات الشرعية في فلسطين.

٤٤ - ومضى قائلا إن العلاج الوحيد لهذه العواقب الخطيرة هو إحلال السلام بين العرب وإسرائيل لأن الصراع، الذي لا تماثله أية أزمة إقليمية أخرى من حيث تأثيرها على السلام العالمي، قد ألقى ظلاله الكثيفة على سائر قضايا المنطقة طوال ستة عقود. وعدم التوصل إلى حل شامل عادل للصراع أسفر عن تطرف وإرهاب يتفاقمان حتماً على مدار الزمن. وهذه الحالة تحبط جهود التنمية والإصلاح في المنطقة، التي ينبغي لها أن تؤدي دورا ثقافيا هاما بدلا من أن تنشغل بالصراع الذي يكلفها الكثير.

٤٥ - وأردف قائلا إن كافة الجهود السابقة قد استندت إلى تدابير جزئية أو انفرادية تزيد من معاناة الفلسطينيين.

والمبالغة في التركيز على المسائل الإجرائية وتجاهل القضايا الأساسية، وعدم وجود خطوات محددة تحديداً واضحاً ومقترنة بجدول زمني متوازن وملزم كلها عوامل أدت إلى عدم فعالية جهود التفاوض التي تبذلها اللجنة الرباعية، لا سيما لعدم وجود مراقبين محايدين لرصد الامتثال وعقوبات مقابل عدم الامتثال.

٤٦ - وأضاف قائلا إن هناك حاجة ملحَّة إلى رؤية جديدة تزيل عقبات الماضي. وفي هذا السياق، تمثل مبادرة السلام العربية فرصة تاريخية لاستئناف عملية السلام بصورة جادة، لأنها تتيح لكافة الأطراف المعنية إمكانية التفاوض على أساس واضح. كما ترحب المملكة العربية السعودية بالجوانب الإيجابية التي تنطوي عليها دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر سلام دولي يدعو إلى إنهاء الاحتلال والتفاوض على حلول لقضايا القدس والحدود واللاجئين، بهدف إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل.

٤٧ - وقال إن هناك في الوقت الحالي فرصة لإحلال سلام عادل شامل. وأضاف أن العرب قد أكدوا مجددا التزامهم بالسلام، وأنه من المتعين على الجهات الفاعلة الدولية أن تغيِّر طريقتها في التعامل مع الصراع. وأقل ما يمكن توقّعه من إسرائيل هو أن تنهي معاملتها اللاإنسانية للفلسطينيين وأن تتوقف عن أنشطتها الاستعمارية وعن بناء الجدار غير القانوني، الذي يستهدف القيام من جانب واحد بخلق وقائع جديدة على الأرض، على نحو يمثل انتهاكا للقانون الدولي. ومثل هذه الممارسات تجعل من المستحيل أداء أية حكومة فلسطينية لعملها أو إقناع أية حكومة فلسطينية للشعب الفلسطيني بجدوى السلام أو إمكانية تحقيقه. واختتم كلمته قائلا إن فرض الشروط على الشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال مع منح الامتيازات لسلطات الاحتلال لا يمكن أبدا أن يلهم الناس الثقة في عملية السلام القائمة. وعدم تحمُّل كل من الجانبين لمسؤولياته سوف يسفر عن عواقب مروعة، لن يقتصر أثرها على المنطقة وحدها.

٤٨ - **السيد جعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن العالم لا يزال يشهد شكلا من أقبح أشكال الاحتلال الأجنبي، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري. وقد أبرز تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الجوانب الهامة لمعاناة الفلسطينيين والسوريين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. والحقائق والأرقام الواردة في التقرير صادمة تبيَّن وحشية الاحتلال وانتهاكاته الماسة باتفاقيات جنيف. وعدد الفلسطينيين الذين ماتوا نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية لا يدع مجالا للشك في أن الجيش الإسرائيلي يرتكب جرائم بحق الإنسانية دون مساءلة عن ذلك. وبالإضافة إلى هذا، هناك عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وتدمير الممتلكات ومصادرها، وفرض القيود على التنقل، وسياسات الإغلاق، بل هناك أيضا قيود على إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. واستمرار تشييد الجدار والمستوطنات دليل على عنصرية وعدوانية قادة إسرائيل، الذين لا يأبهون بالمنطق الأخلاقي أو المنطق الإنساني.

٤٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تطلع على تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/62/275). والفقرة الأخيرة من ذلك التقرير تنتقد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة واللجنة الرباعية في الوقت الحالي بشأن القضية الفلسطينية وتوصي بانسحاب الأمم المتحدة من اللجنة الرباعية إذا عجز الأمين العام عن إقناعها بتنفيذ عدد من الإجراءات المتماشية مع دور الأمم المتحدة بوصفها حارساً للشرعية الدولية. كما يحث المقرر الخاص الجمعية العامة على أن تطلب إلى محكمة العدل الدولية تقديم فتوى إضافية بشأن النتائج القانونية للاحتلال الطويل الأمد بالنسبة للشعب المحتَل وللسلطة القائمة بالاحتلال وللدول الأخرى.

٥٠ - واستطرد قائلا إن الحالة في الجولان السوري المحتل ليست أفضل من الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتضمَّن الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام (A/C.2/62/6) معلومات عن السياسات والممارسات الوحشية التي تتبعها إسرائيل.

٥١ - وقال إن سياسة إسرائيل الاستفزازية المتمثلة في اعتبار الجولان السوري المحتل ''أرضا إسرائيلية'' تمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي والعشرات من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

٥٢ - ومضى قائلا إن إسرائيل تعجل ببناء مستوطنات بالقرب من خط وقف إطلاق النار وتتوسع في المستوطنات المبنية فعلا على أطلال القرى والمزارع السورية، على نحو يمثل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة. وفي مجال التعليم، تولت إسرائيل أمر التعليم بأسره وفرضت المقررات التعليمية الإسرائيلية على السوريين. وفيما يختص بالموارد المائية، تحرم إسرائيل المواطنين السوريين من الحصول على المياه وتبيعها لهم بأسعار تفوق الأسعار التي يدفعها المستوطنون الإسرائيليون، بينما تواصل حفر الآبار في الممتلكات السورية وتحرم السوريين من حفر الآبار.

٥٣ - وقد فرضت إسرائيل ضرائب باهظة على المنتجات الزراعية تصل إلى ٥٠ في المائة من قيمة المحاصيل المحصودة، الأمر الذي يحول دون تمكُّن السوريين من بيع محاصيلهم في منافسة مع المستوطنين الإسرائيليين في الجولان المحتل. وتقتلع سلطات الاحتلال الأشجار لترغم المواطنين السوريين على هجر أراضيهم لكي يتسنى بناء المعسكرات والقواعد الحربية فيها. وتواصل إسرائيل دفن النفايات النووية في الأراضي السورية المحتلة، متجاهلة ما يمثله ذلك من خطر على بيئة الجولان وسكانه وعلى شعوب الشرق الأوسط بأسرها. وتتعرض أرواح المواطنين السوريين وأطفالهم في الجولان المحتل لخطر دائم بسبب الألغام الأرضية الإسرائيلية المزروعة بالقرب من قراهم، الأمر الذي أدى إلى قتل ١٦ شخصا بالفعل.

٥٤ - واستمرار الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ يمثل وصمة في جبين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، التي لا تحاسب السلطة القائمة بالاحتلال على جرائمها في الأراضي العربية المحتلة. والمساعدات المالية والاقتصادية لن تفيد في شيء عندما يحرم الجيش الإسرائيلي الشعب الفلسطيني من حقه في الحياة.

٥٥ - والشعبان الفلسطيني والسوري يستحقان الدعم التام من أعضاء الأمم المتحدة في نضالهما من أجل الدفاع عن القيم الإنسانية المشتركة بين المجتمعات المتحضرة، ألا وهي قيم الحرية، والسلام، والمساواة، والديمقراطية. وهذان الشعبان يقدمان التضحيات لمكافحة القيم الشوهاء المتجردة من الإنسانية التي تحاول إسرائيل تعزيزها، ألا وهي قيم عدم التسامح، والعنف، والحرب، والعنصرية، والتطهير الإثني، والإرهاب الصادر عن الدولة، واحتلال أراضي الآخرين ومصادرة ممتلكاتهم، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ. واختتم كلمته بقوله إن وفده يدعو الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار المقدم في إطار البند المطروح، وذلك بوصفه تعبيرا بسيطا عن اعتراضها على الاحتلال كمبدأ، بصرف النظر عن السلطة القائمة بالاحتلال المعنية.

٥٦ - **السيد بن فريحة** (الجزائر): قال إنه ليس ثمة شك في أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي لتفاقم الحالة الاقتصادية للفلسطينيين وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل؛ وإن إفقار هؤلاء، فضلا عن الأزمة الإنسانية في الأراضي المحتلة، يمثلان جزءا من سياسة العقاب الجماعي، التي تتعمد إسرائيل اتباعها. وأضاف قائلا إنه لا يمكن حدوث تنمية في الأراضي المحتلة ما لم ترفع إسرائيل الحصار

المفروض على الشعب الفلسطيني وتخفف من حدة الأزمة الإنسانية التي تدعو إلى الانزعاج المتزايد، لا سيما في غزة، لكي يتسنى لذلك الشعب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تفي بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقيات جنيف وأن تكفل توفير المعونة والمساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية. وتواصل إسرائيل عمليات الاحتجاز التعسفي واستعمال القوة غير المتناسبة مع مقتضى الحال، وتدمير الهياكل الأساسية، وفرض القيود الصارمة على حرية التنقل وإغلاق الأراضي، لتحرم الفلسطينيين بذلك من الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والعمل وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية. كما تواصل إسرائيل مصادرة مياه الفلسطينيين ومواردهم الأرضية لكي يستخدمها مستوطنوها، وتواصل كذلك فرض الأسعار التمييزية للخدمات في الأراضي المحتلة، مما يؤثر بصورة مباشرة على مستوى معيشة الفلسطينيين.

٥٧ - وأردف قائلا إن استمرار إسرائيل في تشييد الجدار العازل لتمزيق الضفة الغربية وعزل القدس يمثل انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف وقواعد للقانون الدولي الأساسية ويخالف الفتوى الصادرة سنة ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية. والجدار لا يؤثر فحسب على الوحدة الوطنية وسلامة الأرض الفلسطينية بل يقوض أيضا الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية. والحصار الذي تفرضه إسرائيل على طرق التجارة ينتهك كافة قواعد التجارة الدولية ويؤثر بشدة على اقتصاد الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري. ولا بد أن يحترم المجتمع الدولي وعوده فيما يختص بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في موارده الوطنية، الأمر الذي يشكل شرطا مسبقا للتنمية وللتوصل إلى سلم عادل دائم في المنطقة.

٥٨ - **السيد المحرقي** (البحرين): قال إن إسرائيل قد دأبت، منذ احتلال الأراضي العربية في سنة ١٩٦٧، على استغلال الموارد الطبيعية في تلك الأراضي وأقامت فيها المستوطنات على نحو يمثل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦١ بشأن سيادة الشعوب الواقعة تحت نير الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية، ولاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وأضاف قائلا إن الجدار العازل غير القانوني الجاري بنائه على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية يزيد من معاناة الفلسطينيين. وعلى النحو المبين في الوثيقة A/62/75-E/2007/13، فإن هذه الممارسات، مضافا إليها نزع ملكية الأراضي، تعزل القدس الشرقية وتقسم الضفة الغربية وتفرض القيود على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتعيق إمكانية الوصول إلى مصادر العيش الرئيسية، بما فيها الموارد المائية.

٥٩ - **السيد الأحرف** (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن استنكاره لعدم توصل الأمم المتحدة، خلال ستين سنة من الاحتلال، إلى حل لقضية الشعب الفلسطيني على الرغم من القرارات العديدة التي اعتمدتها. وأضاف قائلا إن الحالة قد أصبحت مأساة إنسانية. فالأعمال القمعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي كل يوم تستهدف إرغام الشعب الفلسطيني على الخضوع والتخلي عن حقه في تقرير المصير وعن الحق في العودة. وتتسبب ممارسات سلطات الاحتلال، التي تشمل مصادرة الأراضي وتدمير المدن والبيوت وعمليات الإغلاق وتقييد التنقل، في معاناة اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين.

٦٠ - وهذه الأنشطة تجري على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. وتبيِّن أعداد الفلسطينيين الذين تقتلهم سلطات الاحتلال أو تصيبهم أو تحتجزهم مدى الضرر الذي تتسبب فيه هذه الحالة للعائلات. وتواصل سلطات الاحتلال تدمير المناطق السكنية والمزارع والسيطرة على الموارد المائية فضلا عن مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وغزة؛ وقد صودر أكثر من ١١٠ هكتارات في الأسبوعين السابقين لتخصيصها للمستوطنات. كما يستمر تشييد الجدار، وبذلك يُفرض المزيد

من القيود على تنقل الفلسطينيين ويُحرمون من إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وهذا الجدار، الذي يستمر تشييده رغم تحفظات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية ونداءات المجتمع الدولي، عزل القدس الشرقية المحتلة ويقسِّم الضفة الغربية ويتسبب في حرمان أكثر من ٠٠٠ ٧ أُسرة فلسطينية من مصدر عيشها، ألا وهو الزراعة. كما تواصل سلطات الاحتلال إغلاق النقاط الحدودية وإنشاء الحواجز الفاصلة بين المدن والقرى الفلسطينية وتدمير المؤسسات والخدمات الاقتصادية الفلسطينية، وذلك يخلِّف نتائج خطيرة تؤثر على مستويات معيشة الأُسر الفلسطينية وعلى الحالة الاقتصادية. وقد بلغت نسبة البطالة في غزة ٧٠ في المائة وبلغ مستوى الفقر ٦٥ في المائة. والشعب الفلسطيني يعيش في ظروف مأساوية بسبب الاحتلال. ويعاني اللاجئون، ولا سيما النساء والأطفال، أشد العناء جرَّاء المرض وسوء التغذية والافتقار إلى المرافق الصحية.

٦١ - وسلطات الاحتلال في الجولان السوري المحتل لا تزال ترفض السماح للمواطنين السوريين المطرودين منذ سنة ١٩٦٧ بالعودة وتواصل تشييد المستوطنات واقتلاع الأشجار وتدمير الأراضي والاستيلاء على الموارد. وهذه الممارسات تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة وكافة قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية. ومما يؤسف له أن المساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني قد تناقصت وسُيست بينما جرى تجاهل البُعد الإنساني، مما زاد من تهميش الفلسطينيين ومن يأسهم، بينما تُمنح مساعدات عسكرية واقتصادية هائلة إلى المحتلين.

٦٢ - وقال إن بلده يؤكد مرة أخرى تضامنه مع الفلسطينيين واحتياجهم إلى استعادة حقوقهم المشروعة بموجب القانون الدولي فيما يختص بتقرير المصير والعودة، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الحقوق بإدانة الممارسات غير القانونية لسلطات الاحتلال، التي ينبغي محاسبتها على ذلك بينما ينبغي تعويض الفلسطينيين عن الأضرار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالأراضي العربية المحتلة كافة.

٦٣ - **السيد الشارجي** (الكويت): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا يؤكد دون لبس أو غموض تعاظم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية وتدهور الأحوال الصحية، فضلا عن الخسارة الفادحة في أرواح المدنيين الفلسطينيين، وتدمير الهياكل الأساسية، وتشييد الجدار العازل الذي سيضاعف المعاناة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة. وهذه الأفعال تتناقض تناقضاً صارخاً مع القانون الدولي وغيره من المعايير الدولية والقرارات الدولية ذات الصلة، فضلا عن فتوى محكمة العدل الدولية.

٦٤ - ومضى قائلا إن إجراءات السلطة القائمة بالاحتلال قد سلبت حرية الفلسطينيين وعرب الجولان السوري وكرامتهم وخلَّفتهم في آخر الصفوف في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأدى تشييد الجدار العازل إلى التشريد الداخلي وأرغم أُناساً عديدين في الضفة الغربية على الانتقال إلى أماكن أُخرى، وتسبب في فقدان مصادر رزق مئات الفلسطينيين الذين يعيشون على الزراعة وحرم الآلاف من إمكانية الوصول إلى أعمالهم.

٦٥ - وأردف قائلا إنه لا يمكن أن يتجاهل أحد ما تتعرض له النساء تحت نير الاحتلال من سوء معاملة ومعاناة، بما في ذلك الافتقار إلى العلاج الطبي المناسب. وتواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي بمداومتها على العدوان والاحتلال وتدمير الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا حازما لأجل التوصل إلى تسوية عادلة شاملة تسمح للفلسطينيين وللسوريين في الجولان بممارسة كافة حقوقهم.

٦٦ - **السيد تاج الدين** (مصر): قال إن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة لا تزال في تدهور

نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. وأضاف قائلا إن أعداد مَن قُتلوا وأُصيبوا وسُجنوا، ومن بينهم نساء وأطفال، آخذة في الزيادة. ولا تزال الممتلكات الفلسطينية تُدمر بينما تُقتلع الأشجار والمحاصيل. وقد أسهمت سياسة الإغلاق التي تتبعها إسرائيل في ارتفاع معدلات البطالة والفقر، بينما يعتمد ثلثا الأُسر المعيشية على الاقتراض غير الرسمي لتوفير حد الكفاف. وفي الوقت نفسه، يستمر تدمير الهياكل الأساسية بمعدل مثير للانزعاج، بما في ذلك تدمير المحولات الستة بمحطة الكهرباء الوحيدة في غزة، التي دمرها السلاح الجوي الإسرائيلي، وقد ساعدت مصر على بنائها مجددا.

٦٧ - وأردف قائلا إنه من أجل بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، الذي أدانته محكمة العدل الدولية والجمعية العامة في القرار دإط - ١٠/١٥، صادرت إسرائيل الأراضي وحالت دون حصول الفلسطينيين على ٩٥ في المائة من مياههم بتدميرها الآبار وخزانات المياه. وفي غزة، لا تتحقق معايير الجودة المقبولة إلا في أقل من نصف الخدمات المحلية للإمداد بالمياه؛ أما في الضفة الغربية، فإن المستوطنات الإسرائيلية توجّه نواتج مجاريرها نحو الأراضي الزراعية المملوكة للمزارعين الفلسطينيين. وفي الجولان السوري المحتل، بدأت إسرائيل في تشييد ثلاث مستوطنات سياحية جديدة على منخفضات بحيرة طبرية المحتلة وتستمر في توسيع مستوطناتها الزراعية على حساب إنتاج المزارعين العرب السوريين.

٦٨ - وهذه وغيرها من الحقائق المعروضة في التقرير تقدم أسبابا موضوعية تدعو إلى اعتماد قرار بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وهي أيضا سبب يدعو إلى التشاؤم بشأن احتمالات السلام، وهذا أمر يدعو إلى شدة انزعاج بلده، الذي بذل جهوداً كبرى من أجل السلام في المنطقة. واختتم كلمته قائلا إن مصر لا تزال تأمل على الرغم من ذلك في أن يتسنى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، بتجنب ازدواج المعايير واحترام الحقوق.

٦٩ - **السيد فلاس** (إسرائيل): قال إن المسألة قد سُيست. وهي مسألة غير متصلة باختصاص اللجنة وتخالف أساليب عملها. والهدف الوحيد هو إتاحة الفرصة لبعض الدول الأعضاء كي تنتقد إسرائيل وتدينها وتعزلها. وأضاف قائلا إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مثير للجدل الشديد من حيث محتواه وسياقه وإنه ناشئ عن ولاية ضيقة تتمثل في دراسة تأثير الإجراءات الإسرائيلية على الأحوال المعيشية للفلسطينيين دون دراسة ما جلبه الفلسطينيون على أنفسهم بفعل عنفهم وأنشطتهم الأخرى التي دمرت الموارد الطبيعية. والتقرير لا يعكس الواقع ويلوم إسرائيل باعتبارها مسؤولة عن تدهور الاقتصاد الفلسطيني والبيئة، بدلا من أن يشير بالتحديد إلى السبب الحقيقي، ألا وهو الإرهاب الفلسطيني. وقال إن إسرائيل تحث الأمم المتحدة على النظر في جدوى تمويل مثل هذه التقارير التي تشين الأمم المتحدة وتفتقر إلى الحيدة وتعرقل احتمالات الحوار والمصالحة.

٧٠ - ومضى قائلا إن هناك حالات أخرى عديدة في العالم لا تقل حدتها عن حدة حالة الفلسطينيين. فقد وضع ”تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٦“ الفلسطينيين في المرتبة المائة بين ١٧٧ بلدا يضمها الدليل القياسي للتنمية البشرية. وهكذا نجد أن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا غير متسق مع غيره من الوثائق الدولية. كما يركز ذلك التقرير على قضايا سياسية وأمنية عددها أكثر من اللازم ولا تربطها صلة وثيقة بعمل اللجنة الثانية، ومن بينها استعراض مطول يتناول السور الأمني، ويربطه بعمليات الإغلاق والتشريد وغير ذلك من الادعاءات، دون أن يشير مرة واحدة إلى الداعي إلى إقامة ذلك السور، ألا وهو الإرهاب الفلسطيني. وبفضل السور يمكن إيقاف الإرهابيين، وهو ما تعجز عنه السلطة الفلسطينية؛ وبذلك السور الأمني ننقذ الآلاف من

الإسرائيليين المنتمين إلى مختلف الطوائف. وثمة سور مماثل، أُقيم في غزة، وفقا للاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني، ولم تعترض عليه الأمم المتحدة ومنع تسلل الإرهابيين. والجدار العازل ضروري، على ضوء عدد الإسرائيليين الذين قتلوهم الإرهابيون الفلسطينيون.

٧١ - وأردف قائلا إن الموارد المائية في المنطقة تمثل قضية خطيرة لكل من إسرائيل والفلسطينيين، الذين يتشاركون في مستجمعات المياه ومستودعات المياه الجوفية. وهما يعالجان معاً قضايا الصحة العامة والإدارة المتعلقة بالمياه، وإن لم يأت ذكر لذلك في التقرير، الذي عمد بدلا من ذلك إلى تسييس قضية من قضايا الموارد الطبيعية. كذلك، تولت منظمة حماس الإرهابية قيادة الفلسطينيين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وفي أثناء تلك الفترة لم يكن بوسع إسرائيل تحويل مبالغ الضريبة التي حصَّلتها لصالح الفلسطينيين ولا العمل معهم نظرا لرفض حماس الوفاء بالتزاماتها الدولية المتمثلة في مبادئ اللجنة الرباعية. ولم تستأنف إسرائيل فحسب تحويل تلك المبالغ إلى حكومة فلسطينية تلبي الآن المعايير اللازمة، وذلك في استجابة لطلب السلطة الفلسطينية بشأن التحويلات المتبقية، بل إن الجانبين يتعاونان أيضا بشأن قضايا الزراعة والتصدير وغير ذلك من القضايا الاقتصادية، وهي قضايا لم يشر التقرير إلى أي منها.

٧٢ - وقال إنه على الرغم من أن حالة العسر الاقتصادي التي يعاني منها الفلسطينيون تُعزى إلى حد بعيد إلى سوء الحكم وفساده، تود إسرائيل أن تنمي اقتصاد الفلسطينيين وأن تحمي الموارد الطبيعية للمنطقة، وهذان أمران يحققان مصالح إسرائيل أيضا. ولقد أيد المجتمع الدولي المبادرات الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة في مطلع تسعينات القرن العشرين، عندما رسم الجانبان خطة لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني. وعندما كان الفلسطينيون، أثناء عملية أوسلو، أكبر المستفيدين في العالم من المساعدات الإنمائية الدولية، محققين بذلك نسبة ٩٠ في المائة في مجال العمالة، لم يفوا بالتزاماتهم بل اختاروا بدلا من ذلك شن حملة إرهاب عدوانية على إسرائيل في سنة ٢٠٠٠. وأدى عدم تطبيقهم لمبدأ سيادة القانون وعدم إنهائهم الفساد إلى تضاؤل الثقة في قيادتهم وتضاؤل الآمال فيما يختص بتحقيق النمو الاقتصادي.

٧٣ - وأردف قائلا إنه ينبغي على الجانبين أن يعملا سوياً على تعزيز التنسيق وحُسن الجوار. وقد انضمت إسرائيل إلى البلدان المانحة الأخرى، في الاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، ليوافقوا جميعا على تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية، لأن لدى الفلسطينيين الآن حكومة تلبي معايير المجتمع الدولي وتقبل مبادئ اللجنة الرباعية وتود أن تمنح شعبها مستقبلا ينعم فيه بمزيد من السلام. ومؤخرا، هيأت اجتماعات التنسيق الدورية، المعقودة بين قادة الجانبين لبحث قضايا السياسة والاقتصاد، جوا من التفاؤل والأمل في المنطقة، وهذه حالة لا يعكسها تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ولا مداولات اللجنة الثانية.

٧٤ - **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن صون السلم والأمن الدوليين يقتضي الاحترام المطلق لميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن السيادة موهوبة للشعوب وحدها؛ وبالتالي، فإن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي يمكن أن يقرر مصيره. كما أنه ليس من الديمقراطية في شيء أن ننتقد اختيار شعب ما لقادته. وقد أكدت قرارات عديدة صادرة عن الأمم المتحدة عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وذلك أمر يشكِّل عقبة كأداء تحول دون التوصل إلى السلم الدائم والعدالة في الشرق الأوسط وينتهك اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩. وتدمير الجيش الإسرائيلي لما بناه الفلسطينيون في الضفة الغربية، بما في ذلك البيوت والمزارع والمنشآت التجارية والمرافق العامة، فيه إذلال للشعب الفلسطيني ولا بد من إدانته.

٧٥ - وأثناء سنوات الاحتلال الأربعين، أخذت إسرائيل تنشئ المستوطنات غير المشروعة في الأرض الفلسطينية، وتقتل الآلاف من الفلسطينيين، وتدمر البيوت، وتقتلع الأشجار، وتعتقل مئات الآلاف وتفلت من العقاب على نحو يسمح لها بتكرار هذه الأعمال مرة بعد أخرى. ويستمر تشييد جدار الفصل العنصري، بدعم مباشر من البنك الدولي؛ وهو يفصل المزارعين عن أراضيهم والطلاب عن مدارسهم والعمال عن أعمالهم. والهدف منه هو تقييد حركة الشعب الفلسطيني وعزله وتعزيز التوسع الإسرائيلي - على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية التي قضت بعدم شرعيته - وهو يشكل انتهاكا جسيما لكل حق إنساني تقريبا.

٧٦ - وأردفت قائلة إن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال في حالة مفجعة، إذ توقف صرف مرتبات العاملين في المؤسسات العامة والأمنية، بينما نقصت الموارد المالية للسلطة الفلسطينية بنسبة ٦٠ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وذكرت أن بلدها يدعو إلى التوصل إلى حل شامل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ويأمل أن تؤدي المفاوضات إلى تقرير المصير للفلسطينيين وإحلال السلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى التي أيدها قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦١.

٧٧ - **السيد نيقور** (السودان): قال إن التدهور الشديد في الأحوال الاقتصادية الفلسطينية والتدابير الإسرائيلية التي تدمر البيئة وتحرم الفلسطينيين من الحصول على المياه تقتضي التدخل الدولي. وأضاف قائلا إن الانتهاكات التي تقترفها السلطات الإسرائيلية تؤثر على الفلسطينيين كافة، بمن فيهم النساء والأطفال. ويقيد الجدار العازل، الذي قضت محكمة العدل الدولية بأنه انتهاك لحقوق الإنسان الدولية، انتقال المواطنين. كذلك يُحرم الشعب الفلسطيني من الخدمات الأساسية وتبلغ معدلات البطالة والفقر درجة عالية. وفي الجولان السوري أيضا، تنتهك السلطات الإسرائيلية الحقوق الأساسية للسكان العرب، إذ تحرمهم من الخدمات الصحية وتدمر البيئة. وذكر أن بلده يهيب بالمجتمع الدولي أن يحمي كرامة الفلسطينيين وممتلكاتهم، باتخاذ تدابير تستهدف وقف هذه الممارسات الإسرائيلية على الفور.

٧٨ - **السيد صالح** (لبنان): قال إن الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة لها تأثير قاسي على كل جانب من جوانب حياة الشعب الفلسطيني، إذ تعرقل تنميته الاقتصادية والاجتماعية وتلحق ببيئته ضررا لا يمكن إصلاحه. وتشمل الإجراءات العديدة التي من هذا القبيل مصادرة أراضي الفلسطينيين، وتدمير الممتلكات الفلسطينية ومصادرها؛ والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية؛ والاستمرار في تشييد الجدار العازل على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية التي تعتبر تشييده مخالفا للقانون الدولي، وإنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة؛ واقتلاع المئات من الأشجار المثمرة؛ وتشريد الشعب الفلسطيني؛ واحتجاز الفلسطينيين بصورة تعسفية.

٧٩ - وقد كانت الموارد المائية للأرض الفلسطينية المحتلة الضحية الأولى للممارسات والسياسات الإسرائيلية التعسفية. وأورد المتكلم تفاصيل وإحصائيات عديدة تثبت صحة تلك المعلومات. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لكي تراعي التزاماتها المقررة بموجب القانون الدولي وتحترم سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية.

٨٠ - **السيد الدفع** (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا): قال، رداً على بيان ممثل إسرائيل الذي يشكك في دقة الوثيقة A/62/75، إن التقرير قد استند إلى معلومات مؤكدة مستقاة من مصادر دولية. وأضاف أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا قد استعرضت كافة المعلومات وترى أن التقرير يعبِّر عن واقع الحال. وأضاف قائلا إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

تسعى جاهدة على الدوام إلى إعداد التقارير بروح الشفافية وعدم الانحياز التي تميِّز أعمال الأمم المتحدة كافة.

٨١ - **السيد جعفري** (الجمهورية العربية السورية): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن الوفد الإسرائيلي يواصل ادعاءه بأن عمل اللجنة الثانية يُسيس. وأضاف قائلا إن هذه حُجة تهدف إلى منع الدول الأعضاء من التعبير عن آرائها.

٨٢ - واستطرد قائلا إن السياسات العنصرية التي تواصل إسرائيل اتباعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي سياسات ترفضها الأمم المتحضرة جميعها. وإحدى هذه السياسات هي تشييد الجدار العازل، الذي سيؤدي، حال إتمامه، إلى حبس الشعب الفلسطيني في سجن هائل تسيطر عليه إسرائيل. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل حرمان الشعب الفلسطيني من كافة حقوقه وتعتدي على سُبل رزقه، لا سيما ما يتصل منها بالمنتجات الزراعية.

٨٣ - وهذه السياسات تثبت أن إسرائيل تفتقر إلى المصداقية عندما تعلن عن رغبتها في التعاون مع الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الإنمائية. وإسرائيل تشجع على اعتماد مشروع قرار بشأن استعمال التكنولوجيا في التنمية الزراعية. وحث المتكلم اللجنة على عدم تأييد ذلك المشروع أو أية مشاريع قرارات مماثلة تتبناها إسرائيل، مهما كانت أسماء الوفود التي تشاركها في تبنيه. واختتم كلمته قائلا إن محاولة ممثل إسرائيل تصوير احتلال بلده للأراضي الفلسطينية بأنه أمر مفيد تتعارض مع واقع الحال، لا سيما الواقع الاقتصادي في تلك الأراضي.

٨٤ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن تأكيد وفد إسرائيل بأن البند المطروح حاليا على اللجنة لا علاقة له باختصاصها ويخالف أساليب عملها هو أمر مؤسف، إن لم يكن أمرا جديدا. فالحقيقة الواقعة وليدة الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة ومخالفة لكافة القواعد والمعايير التي تلتزم بها اللجنة والأمم المتحدة ككل.

٨٥ - وأضاف قائلا إن التذرع بالإرهاب لتبرير ما لا يمكن تبريره - بما فيه تدمير أعداد هائلة من البيوت والأشجار ومصادرة مساحات كبيرة من الأراضي - هو تكتيك يلجأ إليه المحتلون الإسرائيليون مرارا. إذ لم تدخر إسرائيل وسعاً على مدى الأربعين سنة الماضية لحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه، وحقوقه غير القابلة للتصرف، ولدفعه دفعا إلى الفقر. ولذلك، يحتاج الشعب الفلسطيني بصورة عاجلة إلى مساعدات المجتمع الدولي.

٨٦ - وأضاف قائلا إنه مما يثير الدهشة البالغة أن تستخدم إسرائيل الحاجة إلى الأمن، وتشييد جدار أمني، كذريعة لارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي. والمحاولات التي من هذا القبيل كان مصيرها الفشل في الماضي. ومن الصعب على الإنسان أن يفهم كيف يمكن أن تهدد الهياكل الأساسية التي يدمرها المحتلون الإسرائيليون بوحشية أمن إسرائيل.

٨٧ - وقال إن إسرائيل تضلل وتهين ذكاءنا عندما تدعي أمام اللجنة أنها مستعدة لتيسير توفير المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني بينما تواصل إغلاق المعابر الحدودية المؤدية إلى قطاع غزة على مدى سبع سنوات تقريبا، لتحرم بذلك سكان القطاع من الحصول على السلع الأساسية. وسوف يكون شيئا طيبا للغاية لو أن إسرائيل أبدت النيَّة الحسنة حقا بوقف عدوانها المنهجي على الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني واستغلالها غير المشروع لتلك الموارد ووقف تدميرها لأراضيه الزراعية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.